

مؤشر مدراء المشتريات PMI™ لمصر التابع لمجموعة S&P Global

الضغوط التضخمية تستمر في تقييد النشاط غير المنتج للنفط في مصر

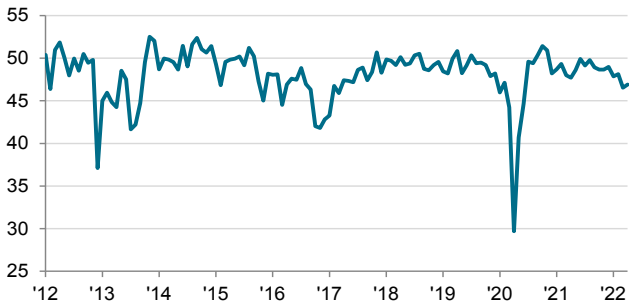
النتائج الأساسية:

تراجع حاد في الإنتاج والأعمال الجديدة

ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج بوتيرة ملحوظة

أقوى انخفاض في أعداد العمالة في عام

مؤشر مدراء المشتريات PMI™ لمصر التابع لمجموعة S&P Global
معدل موسميًا، < 50 = تحسن منذ الشهر الماضي



المصادر: S&P Global
تم جمع البيانات خلال الفترة من 11 إلى 21 أبريل 2022.

تعليق

صرّح ديفد أوين، الباحث الاقتصادي بشركة S&P Global، قائلاً:

"استمر النشاط التجاري غير المنتج للنفط في مصر في الانخفاض بشكل حاد في شهر أبريل حيث واجهت الشركات زيادة أخرى في تكاليف المواد والطاقة بسبب الحرب في أوكرانيا وانخفاض قيمة الجنيه في أواخر شهر مارس. كما تأثرت الطلبات الجديدة بتخفيض العملاء لإنفاقهم، مما أدى إلى انخفاض التوظيف بأقوى معدل في عام واحد بالضبط.

"ظلت الشركات المصنعة هي الأكثر تعرضاً لهذه النكسات في ظل زيادة أسعار المواد الخام ونقص الإمدادات، مما أدى إلى انخفاض قوي في إنتاج السلع، على الرغم من أن تجارة الجملة والتجزئة والخدمات شهدت أيضاً انخفاضاً في النشاط. كان قطاع الإنشاءات هو النقطة المضيق الوحيدة، حيث أشارت بيانات مؤشر مدراء المشتريات إلى زيادة النشاط والأعمال الجديدة لأول مرة في عام 2022 حتى الآن.

"إن استمرار الحرب في أوكرانيا يعني أن الشركات تتوقع المزيد من التحديات في الأسعار والعرض، مما أدى إلى توقعات أخرى متشائمة نسبياً بشأن النشاط التجاري. كما أشارت الفجوة بين أسعار مستلزمات الإنتاج وأسعار المنتجات إلى أن الشركات تتحمل جزءاً كبيراً من عبء التكلفة وتؤخر رفع الأسعار حتى يتعافى الطلب."

ظلت ظروف الأعمال في الاقتصاد غير المنتج للنفط في مصر تحت ضغط التضخم ومشاكل الإمداد والتوترات الجيوسياسية في شهر أبريل. وأشارت أحدث البيانات من استبيان مؤشر مدراء المشتريات إلى مزيد من الانخفاض الملحوظ في نشاط أعمال القطاع الخاص، مدفوعاً بانخفاض حاد في طلب العملاء وارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج. ونتيجة لذلك، استمرت الشركات في تقليل نشاطها الشرائي مع خفض أعداد العمالة بأسرع معدل في فترة عام واحد بالضبط. كانت ثقة الشركات ضعيفة مرة أخرى حيث توقعت الشركات استمرار شدة ضغوط الأسعار، لكن مستوى الثقة تحسن عن مستوى شهر مارس الأدنى في تاريخ الدراسة.

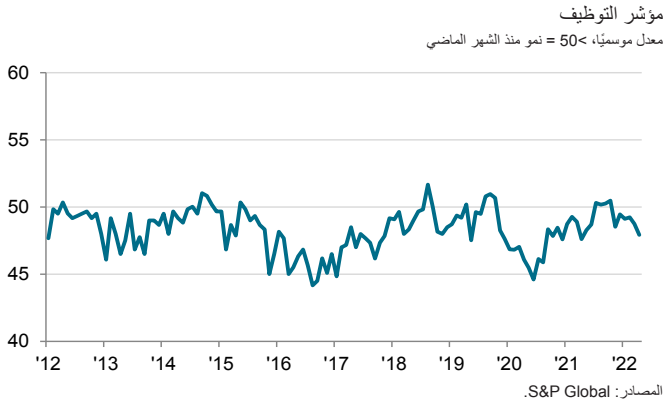
سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) في مصر التابع لشركة S&P Global - بعد تعديله نتيجة العوامل الموسمية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقيم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - ارتفاعاً طفيفاً من 46.5 نقطة في شهر مارس إلى 46.9 نقطة في شهر أبريل، لكنه ظل أقل بكثير من المستوى المحايد (50.0 نقطة). وأشار المؤشر إلى تدهور قوي في ظروف العمل كان ثاني أسرع تدهور منذ شهر يونيو 2020.

وعلى غرار ما شهده شهر مارس، سجلت الشركات المصرية غير المنتجة للنفط انخفاضاً ملحوظاً في الطلبات الجديدة خلال شهر أبريل حيث قوبل الطلب من العملاء مرة أخرى بارتفاع تكاليف المعيشة وأسعار البيع. انخفض إجمالي الأعمال الجديدة للشهر الثامن على التوالي، حيث سار ضعف الطلب المحلي بالتوازي مع انخفاض مبيعات الصادرات الجديدة.

كما انخفض النشاط التجاري غير المنتج للنفط بشكل حاد في شهر أبريل. وفي حين كان التراجع جزئياً منذ شهر مارس، إلا أنه سجل ثاني أسرع معدلاته في أقل بقليل من عامين، حيث أفادت شركات كثيرة بوجود انخفاض نتيجة ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج.

نتجت ضغوط التكلفة إلى حد كبير عن زيادة أسعار الطاقة والمواد الخام بسبب الحرب في أوكرانيا، إلا أن العديد من أعضاء اللجنة علقوا أيضاً على تخفيض قيمة الجنيه المصري مؤخراً. على الرغم من التراجع الهامشي معدل تضخم إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج، إلا أنه كان قوياً وظل أعلى من المتوسط المسجل في 2021.

ومع استمرار شدة أعباء التكلفة، بذلت الشركات المصرية مزيداً من الجهود للحد من إنفاقها على المواد والعمالة. انخفض النشاط الشرائي بشكل حاد وللشهر الرابع على التوالي، مما أدى إلى انخفاض قوي في متوسط مستويات المخزون. في الوقت نفسه،



الاتصال

جوانا فيكرز
اتصالات الشركات
S&P Global
هاتف: +44 2072 602 234
joanna.vickers@spglobal.com

ديفيد أوين
خبير اقتصادي
S&P Global
هاتف: +44 1491 461 002
david.owen@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيرجى مراسلة katherine.smith@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

أبلغت الشركات عن فترات انتظار أطول لتسليم مستلزمات الإنتاج حيث اضطرت بعض الموردین إلى تأخير التسليم بسبب انخفاض المعروض من المواد وارتفاع الأسعار.

أدى انخفاض ضغوط الطلب إلى توفر بعض الفائض من القدرة الاستيعابية لدى العديد من الشركات في شهر أبريل، ويتضح ذلك من الانخفاض المتواضع في الأعمال غير المنجزة. ونتيجة لذلك، أفادت بعض الشركات بترك الوظائف الشاغرة كما هي، مما أدى إلى انخفاض في مستويات التوظيف كان هو الأسرع في فترة عام بالضبط.

على الرغم من تسارع تكاليف الأعمال، ارتفعت أسعار البيع في الشركات المصرية بشكل طفيف فقط خلال شهر أبريل. في الواقع، كانت الزيادة الأخيرة هي الأضعف منذ شهر يوليو 2021، حيث اختارت الشركات تحمل جزء كبير من أعباء التكلفة بدلاً من ترحيلها إلى عملائها.

وأخيراً، أشارت بيانات الدراسة إلى تحسن مستوى ثقة الشركات في الاقتصاد غير المنتج للنفط في شهر أبريل، حيث ارتفعت التوقعات للنشاط المستقبلي من أدنى مستوى قياسي في شهر مارس. ومع ذلك، ظل مستوى الثقة ضعيفاً وفقاً للمعايير التاريخية مع استمرار المخاوف بشأن التضخم والإمداد والمشكلات الجيوسياسية.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI™ لمصر التابع لمجموعة S&P Global من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملتها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أبريل 2011.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%) الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردین (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردین بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

نبذة عن S&P Global

S&P Global (رمزها في بورصة نيويورك: SPGI) تقدم S&P Global معلومات هامة وأساسية. تقدم للحكومات والشركات والأفراد البيانات الصحية والخبرات والتكنولوجيا حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات عن قناعة. ومن خلال مساعدة عملائنا على تقييم الاستثمارات الجديدة وتوجيههم في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة وانتقال الطاقة عبر سلاسل التوريد، نفتح فرصاً جديدة ونغلب على التحديات ونسرع من تقدم العالم إلى الأمام.

تسعى العديد من المؤسسات الرائدة عالمياً للحصول على خدماتنا في توفير التصنيفات الائتمانية والمعايير والتحليلات وحلول سير العمل في أسواق رأس المال والبلع والسيارات على مستوى العالم. ومع كل عرض من عروضنا، نساعد المؤسسات الرائدة في العالم على التخطيط اليوم من أجل الغد. www.spglobal.com

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI™) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI™) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفصلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. ihsmarkit.com/products/pmi.html

إخلاء المسؤولية

تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية للبيانات الواردة هنا لشركة S&P Global وألوان الشركات التابعة لها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من S&P Global. ولا تتحمل مجموعة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير البيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Index Managers' Purchasing و (PMI™) إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها وألوان الشركات التابعة لها.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مُسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("مؤلفو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيت أو توفره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل مؤلفو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسائر الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.